ويجب الفعل عنده لان ما شاء الله كان بالاجماع فيكون مجبورا في اختياره لا مستقلا
بالاختيار وان اردت تاييد ما نقلناه من مذهب المعتزلة بنصوص الزمخشري فنقول
اما ان قال العباد ليست مقدورة لله تعالى عندهم فلما قال في قوله تعالى ان الله على كل
شيء قدير فان قلت كيف قيل على كل شيء قدير وفي الاشياء ما لا تتعلق به القدرة
كالمستحيل وفعل قادر اقلت مشروط في حد القادر ان لا يكون الفعل مستحيلا
فالمستحيل مستثنى في نفسه عند ذكر القادر على الاشياء كلها فكانه قيل على كل
شيء مستقيم قدير انتهى وقد وقع التصريح في الكتب الكلامية بالنقل عن الجبائية
ان الله لا يقدر على عين فعل العبد بدليل التمانع اقول دليل التمانع انما يدل على
ذلك بعد تسليم زعم استقلال العبد في ايجاد افعاله لكن الادلة القطعية قد دلت
على بطلان الاستقلال فافعال العباد مندرجة في عموم ان الله على كل شيء قدير وعموم
الله خالق كل شيء مع اثبات الكسب على الوجه الصحيح للشريعة الجامع بينها
وبين الحقيقة كما نبين ولله الحمد واما ان العبد ممكن من اختيار ما يشاء
عندهم فلما قال في قوله تعالى لعلكم تتقون ان الله عز وجل خلق عباده
لينعبدهم بالتكليف وركب فيهم العقول والشهوات وازاح العلة في اقدارهم
وتمكينهم وهداهم النجدين ووضع في ايديهم زمام الاختيار واراد منهم الخير
والتقوى الخ ومفهوم هذا الاخير انه تعالى لم يرد منهم الشر والمعاصي كما هو
مذهبهم من ان كل منهم عنه غير مراد وقال في قوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء
فليؤمن ومن شاء فليكفر والمعنى جاء الحق وزاحت العلل فلم يبق الا اختياركم
لانفسكم ما شئتم من الاخذ في طريق النجاة او في طريق الهلاك وجيء
بلفظ الامر والتخيير لانه ممكن من اختيار ايهما شاء فكانه مختبر عامور
عامور بان يختبر ما شاء من الطريقين وقال في قوله تعالى انا هديناه السبيل
وتقويمها ومعنى الهام الفجور والتقوى افهامها واعقالها وازاحة هما
حسن والاخر قبيح وتمكينه من اختيار ما شاء منهما بدليل قوله تعالى قد افلح من
زكيها وقد خاب من دسيها فجعله فاعل التزكية والتدسية ومتولييهما وانما ان
افعال العباد ليست مقدرة عليهم فهو من لوازم كون العبد
ممكنا

ممكنا من اختيار ما يشاء الخ الاستقلال وقد صرح به في الاية المذكورة
حيث قال واما قولهم ان ضمير قد كم قد شاء لله تعالى وان
ثانيه الراجع الى من لانه في معنى النفس فمن تعكيس القدرية الذين يريدون
على الله قدرا هو بريء منه ومتعال عنه انتهى ولعالم يوش بالقدر خيره وشره
واما على الاستقلال ادعى ان علم الحق تعالى بوقوع فعل من العبد لا يوجب الجبر
في الاختيار فقال في قوله تعالى فمنكم كافر ومنكم مومن ثم قال فمنكم آت بالكفر
وفاعل له ومنكم آت بالايمان وفاعله ثم قال فان قلت نعم ان العباد هم الفاعلون
للكفر والكفر قد سبق في علم الله الحكيم انه اذا خلقهم لم يفعلوا الا الكفر ولم يختاروا
غيره فما دعاه الى خلقهم مع علمه بما يكون منهم وهل خلق القبيح وفعل فاعل
القبيح الا واحد الخ يعني فكما استمال خلق القبيح شرعا عنده كذلك
ينبغي ان يستحيل خلق فاعل القبيح فان قلت قد علمنا ان الله حكيم عالم
بقبح القبيح عالم بغناه عنه فقد علمنا ان افعاله كلها حسنة وخلق فاعل
القبيح فعله فوجب ان يكون حسنا وان يكون له وجه حسن وخفاء وجه
الحسن علينا لا يقدح في حسنه وذلك لانه قال قد سبق في علم الله الحكيم
انه اذا خلقهم لم يفعلوا الا الكفر فقد صرح بسبق العلم بوقوعه منهم مع قوله
ولم يختاروا غيره الدال على انهم يختارونه استقلالا لان الكفر منهي عنه
وكل منهي عنه غير مراد الله فهم يختارونه اختيارا غير تابع لاختيار الحق
تعالى بل مخالفا له وهذا يبطله الدليل النقلي اعني ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
والعقلي الذي سقناه عن الاشعري فكل واقع من العبد باختياره خيرا كان او شرا
واقع بارادة الله الازلية التابعة للعلم التابع للمعلوم الكاشف لما هو عليه
في نفسه ازلا فكون العبد ازلا بحيث يختار فيما لا يزال متبوعا للعلم المتبوع
للارادة الالهية لا يوجب كونه مستقلا ابدا بعد تعلق الارادة الالهية
به على طبق العلم لا بد من ظهور متعلقه ووقوع ما يختاره العبد ولا
استقلال مع وجوب الوقوع فالعلم التابع للمعلوم لكونه متبوعا لتعلق
الارادة الموجب لوقوع ما يختاره العبد في وقته جودا ورحمة ومراعاته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)